

# وجوداً

استثنائياً»، يؤكد الحوت، بل تأتي في إطار سياسة الجماعة بـ«صيغة عدم قطع الحبال مع أحد». في هذا الإطار، يؤكد أن عضواً في مكتبها السياسي يتواصل باستمرار مع أحد أعضاء المجلس السياسي في حزب الله «رغم الاختلاف الحاد في المواقف الداخلية والسورية». لكن تلك الاتصالات «لم تشكل أرضية كافية لعقد لقاء رسمي» يقول الحوت.

البعض اعتبر انفتاح الجماعة رد فعل على انفصالها عن توأمها السابق تيار المستقبل. يقر الحوت

رغبة المستقبل. «هل هذا سيكون على حساب الجماعة؟ بالتأكيد لا». يسأل الحوت نفسه ويحجب من دون تفكير. يأمل حدوث تغييرات مستقبلية في الخريطة السياسية لأن «الناس بدأت تعي من يتاجر بالأممها». يتوقف كثيراً عند الثوابت والمتغيرات. «نحن لم نغير مواقفنا، وبقينا على موقفنا من حزب الله وسرايا المقاومة، فيما الآخرون بدلوا». يقول. لكنه يوضح «أننا لسنا في حالة عداء مع المستقبل لأن هناك خطراً كبيراً على لبنان يتهددنا جميعاً». يضع الحوت نصب عينيه الانتخابات النيابية المقبلة حين سترشح الجماعة ممثلين في كل المناطق. بالنسبة إلى التمثيل الحكومي المقبل، لا يعلق آمالاً بسبب التمثيل النيابي المتواضع. يقرب أن أصدأ لم يطرح على الجماعة المشاركة في الحكومة الحالية التي كانت سترفضها. لكنها تلقت الدعوة في حكومات سعد الحريري وفؤاد السنيورة.

## دمشقية: لم يقتل لم ينتحر

«حتى اللحظة، ليس لدينا خلفية سياسية لحادثة مقتل مروان دمشقية»، يؤكد عماد الحوت. التحقيقات المستمرة في وفاة عضو قيادة الجماعة الإسلامية في الطريق الجديدة لم تتوصل إلى معطيات محددة: إما قتل أو انتحار. لكن الثابت الوحيد أن «لا دوافع سياسية»، رغم الاتهامات التي كبلت لأوساط حزب الله بالوقوف وراء الجريمة بسبب ما تردد عن ارتباط دمشقية بانشودة «مخبر قبرك في بيروت». لم تحصل اتصالات في هذا الخصوص بين الجماعة والحزب. ويرى الحوت أن لا داعي لها، لأن الجماعة «لا تنتهم أحداً جزافاً».

## اللقاء مع المستقبل قد لا يكون دائماً في مصلحة الجماعة

بالخلاف الجذري المستجد حول قضايا مختلفة، ليس أقلها الموقف من الانقلاب على نظام الرئيس محمد مرسي في مصر وتشكيل الحكومة في لبنان مع حزب الله. وإن اقتضت مصلحة الطائفة السنية تنظيم الخلافات والالتقاء سابقاً «قد لا تكون المصلحة دائماً بالنسبة إلى الجماعة هي الالتقاء». الجماعة «عملت لمصلحة مشتركة وضحت ببعض الأماكن»، في إشارة إلى ارتضائها سحب مرشحها في انتخابات عام 2009 والإبقاء على نائب واحد، نزولاً عند

## بهدوء

# حرب لم تفهموها

## ناهض حنر

أزمة المعارضة السورية، بكل أطيافها؛ (1) فالمعارضة الخارجية التي ظهرت في جنيف 2، على الملأ، كيبادق أميركية، انتهت، سريعاً، إلى فهم للمعادلة - ينظر له كمال اللبواني بصراحة - يقوم على أن العامل الوحيد القادر على نصرته خطها وحضورها هو العامل الإسرائيلي. وهي، بالتالي، منورطة حتى الآن، مع الإسرائيليين في عملية الجولان، بل وفي الإدراك الواقعي لدورها كمعارضة عميلة، (2) أما المعارضة الوطنية - الداخلية - التي تصمت حتى الآن - وبالعراق - على المؤامرة الصهيونية في الجولان، فلم يعد لها أفق سوى البحث عن لقاء مع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس. وهي تصدق - جهلاً أو تجاهلاً أو إدراكاً منها - ضعفها البنيوي. أن أبا مازن قادر على منحها شيئاً ما في معادلة إقليمية دولية شرسة ومعقدة كالتي تتم ترجمتها حرباً في سوريا. والأمر أن المعارضين الوطنيين خسروا منذ البداية فرصة التأثير في مجريات الأحداث، بامتناعهم المديد عن إدانة الإرهاب، وإصرارهم على الحوار مع العملاء والعمل على توحيد الصفوف معهم، وإلحاحهم على المساواة بين الإرهابيين والمقاومين في الحرب السورية، وعجزهم عن الخروج من إطار البرنامج الليبرالي إلى بلورة برنامج وطني تقدمي (وطني) مع السيادة والدولة والجيش والمقاومة، وتقديم معاد للنيلويرالية، تنموي، ديموقراطي اجتماعي.

الوحيد الذي لامس برنامجاً كهذا هو قدرتي جميل؛ لكنه أضعاف الفرصة على حضوره وحضور خطه وحزبه، وتخلي عن موقع رجل الدولة، ليحجز مقعداً «معارضاً»، جنباً إلى جنب مع الجربا وأمثاله، في القطار الوهمي لجنيف 2، قطار أوصله إلى المنفى. الحرب حولت المعارضين السوريين، وبلا لاسف، إلى عملاء أو بلهاء - مهتمشين؛

- عملاء، ذلك أن الصراع في سوريا وحولها، وعلى رغم كل ما يمكن قوله حول الأوضاع السورية الداخلية، هو، في النهاية، صراع بين جبهة المقاومة وإسرائيل، ولا يمكن لأي كان أن يجد لنفسه، موضوعياً، مكاناً خارج هذا الاصطاف.

- بلهاء، ذلك أن روسيا تخوض الحرب السورية بكل ما تملكه من قوة كحرب وجود، بينما تستخدم الدبلوماسية كمنشط ضروري مواز. الموقف الروسي الفعلي ليس لدى سيرغي لافروف - الذي يقوم بدوره بكفاءة - وإنما لدى فلاديمير بوتين الذي لا يبذل بشار الأسد بمليون معارض حتى من أمثال الرفيق قدرتي جميل؛

المعركة على هذا المستوى الكوني؟ ولم تفهموها!

تحولت الجماعات «المعارضة» المسلحة في جنوب سوريا، فعلياً وعملياً، إلى أدوات إسرائيلية، في إطار مشروع جيوسياسي محلي - إقليمي: إنشاء جيب عميل في الجولان؛ بالنسبة إلى الجماعات، يحقق لها هذا المشروع منقطة نفوذ آمنة معززة بأسلحة نوعية، صواريخ مضادة للطائرات والدروع، وحماية ودعم لوجستي وعسكري وخدمي، يؤمنه الاحتلال، وتالياً منصة للحضور السياسي التفاوضي، عند البعض، ومنصة «ثورية» لإدامة الصدام مع النظام، عند البعض الآخر. وبالنسبة إلى إسرائيل، فإن الحزام الأمني في المنطقة العازلة في الجولان، يؤمن لها (1) زيادة رقعة الأرض السورية المحتلة، بوساطة مقاتلين سوريين، تحت سيطرتها، بما يمكنها من التوسع وتلافي الخرق الشكلي لاتفاقيات فصل القوات الموقعة في أعقاب حرب تشرين، (2) تحويل المنطقة المنزوعة السلاح في الجولان من خندق مقاومة ضد الاحتلال إلى خندق عدوان ضد الجيش العربي السوري والمقاومة، (3) فرض وقائع ميدانية جديدة في أي مفاوضات لاحقة حول الجولان المحتل، (4) فرض توقيت المعركة مع إسرائيل لمنع قيام الحزام الأمني أو الصمت الذي يثبث الوقائع الجديدة.

ليس لدى الولايات المتحدة، بالطبع، أي مانع يحول دون إنشاء الجيب العميل في الجولان؛ فإلى فوائده في الضغط على دمشق وطهران وموسكو في توجهات الحل السياسي الداخلي في سوريا، يمكن الركون إلى الاستخبارات الإسرائيلية في تحديد نوعية المسلحين في ذلك الحزام، والتأكد من ولائهم وانضباطهم بالإدارة الأميركية - الإسرائيلية. وهي ضمانة كافية للسماح للسعودية بتزويدهم بأسلحة نوعية لا تصل إلى المنظمات الإرهابية؛

زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو لجرحي «الجيش الحر» و«النصرة» في أحد مستشفيات الاحتلال، لم تكن، إذاً، مجرد استعراض لـ«إنسانية» جيش العدو الذي عالج، حتى الآن، 1600 من جرحى مقاتلي «المعارضة السورية»؛ بل كانت إعلاناً عن اتجاه العملية الجارية الآن في الجولان؛ تحشيد المقاتلين مستمر، يتسلطون بانتظام من الأراضي الأردنية نحو الحفة، فإلى الأراضي المحتلة، ومن ثم يقوم جيش الاحتلال بإمرارهم وتوزيعهم وفق الخطة؛

عملاء. هل هناك وصف آخر؟ بيد أن عملية الجولان تتعدى ثنائية الوطنية والعمالة، إلى انكشاف تفاقم

## تقرير

# توقيف، «مصعب الزرقاوي» في بعلبك

## رامح حمية

ثلاثة أيام مضت على توقيف الشابين السوريين علي ش. (17 عاماً) ومصعب ش. (18 عاماً)، بعد اقتحامهما منزل ربما الدبس في بعلبك وقشل محاولة سلبها. قد يبدو الخبر عادياً للوهلة الأولى، إلا أن التحقيقات الأمنية مع الموقوفين أظهرت انتماء مصعب إلى تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، وأن ما خطط له منذ أيام لا يقتصر على سلب الدبس، بل قتلها أيضاً، بحسب ما أوضحت مصادر أمنية لـ«الأخبار».

وفي التفاصيل أنه قبل توجه الدبس صباح الجمعة الفائت إلى مركز عملها في بلدية بعلبك، فوجئت بطرق على باب منزلها الكائن عند مدخل المدينة الجنوبي. وعندما فتحت الباب فوجئت بشابين سارعا إلى شهر سكينين ثم مهاجمتها ولكمها على وجهها، لكن مقاومة الدبس وصراخها أثارا انتباه أهلها في الشقة المجاورة، وانتباه عدد من الشبان الذين تمكنوا من إلقاء القبض على علي، في حين تمكن مصعب من الفرار في اتجاه مخيم الجليل للاجئين الفلسطينيين، حيث تكنت القوى الأمنية، بالتنسيق مع الفصائل الفلسطينية، من توقيفه

وأحيل الموقوفان على فرع المعلومات في البقاع للتوسع في التحقيق معهما قبل إحالتهم على النيابة العامة.

من جهة ثانية، عقدت عشائر وفاعليات بعلبك - الهرمل اجتماعاً في منزل عباس أسد الله شمس في بلدة بوداي، تحت عنوان «جمع شمل المنطقة واستنكار التخطيط لاغتتيال رئيس مجلس النواب بنيه بري»، وشارك في الاجتماع المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلان، والمطران الباس رحال ومفتي بعلبك - الهرمل الشيخ بكر الرفاعي، وفاعليات سياسية ودينية ورؤساء بلديات ومخاتير. وألقى شمس كلمة باسم العشائر تمنى فيها على الجميع «الحفاظ على الاعتدال والعيش المشترك»، مستنكراً «استهداف الاعتدال الذي يمثله الرئيس بري»، فيما شد قبلان على «تمتين العلاقات الروحية وحماية الشراكة السياسية». وصرح بيان عن المجتمعين أكدوا فيه «انتماء أهالي البقاع الشمالي إلى طائفة واحدة هي طائفة الحرمان والمواطنة الجامعة، وضرورة العمل على معالجة أي خلاف بين مكونات المجتمع البقاعي بالحوار». وشددوا على الحرص على حسن الجوار بين عرسال ومحيطها.

سريعاً، واقتيد إلى مخفر بعلبك. وقال مسؤول أمني لـ«الأخبار» إن اعترافات علي كشفت أن مصعب ينتمي إلى «داعش»، وإنه «قاتل في سوريا لمدة ستة أشهر قبل دخوله إلى لبنان منذ أسابيع قليلة». وجاء في اعترافاته أن مصعب خطط للعملية وأنه أبلغه أن «قتل الشبيعة والنصارى وسرقتهم أمر مباح دينياً». واعترف بأنهما راقبا منزل الدبس لبضعة أيام، وأنهما «خططا لقتلها في الحمام بعد كمّ فيها بقطعة قماش وطعنها بالسكين، ومن ثم سرقة الديت».

وأوضح المصدر أن مصعب من بلدة روثة الفوقاني، في منطقة منبج السورية، دخل الأراضي اللبنانية «منذ 23 يوماً بطريقة شرعية عبر نقطة المصنع الحدودية، وبموجب قسيمة دخول قانونية»، وأنه سكن في مدينة بعلبك. وكشف المسؤول الأمني أن مصعب لم ينكر في اعترافاته قتاله مع «داعش» في سوريا، لكنه أشار إلى أن فترة قتاله معهم لم تتعد ثلاثة أشهر فقط، وأنهم كانوا يناوئونه «مصعب الزرقاوي»، وأنه كان يتلقى منهم «دروساً تتمحور في غالبيتها حول «حلية استهداف الشيعة والنصارى في أعراسهم وممتلكاتهم وصولاً حتى قتلهم».

أن «خصوصية لبنان ستبقى قنوات التواصل بيننا وبينهم قائمة. لكنها ستراجع بكل تأكيد».

رئيس «جمعية الهداية والعدل والإحسان» الدكتور حسن الشهبال، أحد أبرز الوجوه السلفية الفكرية في طرابلس قريباً من السعودية، لم يستغرب تصنيف الرياض تنظيمي «النصرة» و«داعش» إرهابيين، لأنهما «وثيقا الصلة بتنظيم القاعدة المعادي للنظام السعودي». لكن اللافت، بحسب الشهبال، هو تصنيف تنظيم «الإخوان المسلمين» إرهابياً، مذكراً بأن هذا التصنيف «عندما تعرض للأذى والتضييق عليه في مصر وسوريا والأردن وسواها، لم يجد سوى السعودية ودول الخليج ملجأً له».

ومع أنه عزا خلاف السعودية والإخوان إلى «تنافس الطرفين على تزعم الساحتين العربية والإسلامية»، إلا أنه توقع دخول وساطات على خط المصالحة بينهما «لأن تفاقم الخلاف مؤذ للطرفين».

وعن انعكاس القرار السعودي على الإسلاميين في لبنان، رأى الشهبال أن «مصلحة السنة في لبنان أن يكونوا على صداقة عميقة مع السعودية، لأنهم من دون دعمها سيصبحون أيتاماً، كما هي حال شبيعة لبنان إذا لم تدعمهم إيران». أما في الشأن السوري، فيرى الشهبال، خلافاً لرأي غالبية الوجوه البارزة على الساحة الإسلامية في لبنان، أن «مصلحتنا تكمن في التمسك بخيار الحياد الإيجابي في الخلافات العربية - العربية، خصوصاً في ما يتعلق منها بسوريا».

من المقربين من محمد بن نايف، وهو زار السعودية أخيراً للمشاركة في اجتماع لمجلس أمناء جامعة الأمير نايف بن عبد العزيز، لكونه عضو شرف في المجلس».

إلا أن وقع الصدمة من القرار السعودي في أوساط الجماعة الإسلامية يبدو مضاعفاً. وقال مصدر في الجماعة لـ«الأخبار» إن «من الظلم مساواة الإخوان المسلمين بتنظيمات القاعدة وداعش والنصرة»، وكشف عن «استياء كبير» لدى الجماعة، «الوجه اللبناني»

## هل يكون سلفيو المدينة كبش محرقة لتسوية ما؟

لتنظيم الإخوان المسلمين الذي أدرج على اللائحة السعودية. وأضاف أن السعودية، «بقرارها غير العادل، تفرط بكل نقاط الالتقاء بينها وبين الإخوان المسلمين، وبكل الإرث التاريخي من التعاون بينهما». ولم يستبعد المصدر أن يؤثر قرار السعودية «في علاقة الجماعة الإسلامية مع السعودية، ومع فريقها السياسي في لبنان، وتحديد تيار المستقبل». لكنه، رغم ذلك، لفت إلى